المركز الوطني للمنشآت العائلية
National Center for Family Businesses



الأوقاف وأثرها في استدامة المنشآت العائلية

د. وليد بن خالد الغامدي

محامٍ مختص في الأوقاف العائلية

تُعد المنشآت العائلية من أهم مكونات الاقتصاد الوطني للدول في العالم، وتمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، فبحسب الدراسة الصادرة عن المركز الوطني للمنشآت العائلية **تمثّل المنشآت العائلية العاملة في المملكة نسبة تزيد عن 95% من إجمالي المنشآت التجارية**، وهذه النسبة المرتفعة تساهم في خلق فرص العمل وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وهي بهذا الاعتبار تمثل أمن قومي وطني يجب حمايته وتنميته، لحفظ ملايين المواطنين الذين يعملون في هذه المنشآت العائلية .

ومع ذلك فإن الكثير من هذه الشركات تواجه تحديات حقيقية عند انتقالها من جيل إلى آخر، حيث تتعرض للتفكك وضياع الثروة خصوصا عند انتقالها للجيل الثالث وما بعده بسبب الخلافات العائلية على الإرث أو سوء إدارة الشركة أو غياب التخطيط المؤسسي وغيرها، ومن هنا يأتي الوقف كحل مستدام فهو أداة مؤسسية منظمة قادرة على دعم استدامة المنشآت العائلية ، وتعزيز استقرارها عبر الأجيال.

الوقف نظام مالي إسلامي مستدام يقوم على مبدأ تحبيس الأصول وتسبيل المنافع، وهو إما يكون خيرياً أو ذرياً (عائلياً) أو مشتركاً بينهما، ويتقاطع بشكل مباشر مع مفهوم الاستدامة، إذ يهدف الوقف إلى الحفاظ على الأصول وتنميتها بشكل مستدام، وعند توظيف الوقف العائلي في سياق المنشآت العائلية يتحول الوقف إلى إطار حوكمي وتنظيمي يُسهم في حماية الأصول العائلية من التفتت، ويتم تناقلها عبر الأجيال بطريقة سلسة.

إن الآراء الواردة في هذا المقال تعبّر عن وجهة نظر كاتبه، ولا تمثل بالضرورة رأي المركز الوطني للمنشآت العائلية، ولا يتحمّل المركز أي مسؤولية عن استخدام المحتوى أو الاعتماد عليه.

ومن أبرز أدوار الوقف في هذا السياق أنه يساعد على ضبط مسألة انتقال المنفعة بين الورثة عبر الأجيال، فكثير من المنشآت العائلية تتعرض للتفكك عندما تنتقل الأسهم أو الحصص إلى عدد كبير من الورثة خصوصاً في الأجيال اللاحقة، فيصبح اتخاذ القرار صعبا ويكثر التدخل في الشركة، وقد ينتهي الأمر ببيع الأصول أو تصفية النشاط، وبالتالي التأثير على آلاف الموظفين وأسرهم، أما في نموذج الوقف العائلي، فيمكن وقف حصص أو أصول معينة من الشركة، بحيث تبقى هذه الأصول محفوظة تحت إدارة وقفية مستقلة في شركة مستقلة تضمن فصل الملكية عن الإدارة واستبعاد العاطفة العائلية عن العمل التجارى، ويتم توزيع العوائد على المستحقين من العائلة وفق الشروط التي وضعها الواقف.

وبهذا يتحقق التوازن بين حفظ الأصول واستدامة استفادة الأسرة، ولدينا في المملكة العربية السعودية مثال رائد لوقف عائلي تعاقب عليه عدة أجيال ولم يتأثر وهو وقف الشريف غالب بمكة المكرمة، وهو أكبر وقف ذري في المملكة العربية السعودية، والوقف لا يزال ينمو ويكبر ويحقق عوائد منذ 230 عاماً إلى يومنا هذا وسيبقى لأجيال قادمة، وقد استحوذ الوقف مؤخراً على فندق في مكة بمبلغ خمسمائة مليون ريال مما يدل على نموه.

أتفهم تخوف بعض العائلات التجارية من إدخال الوقف في الشركة، والسبب في رأيي السمعة السيئة للأوقاف التي كانت قبل إنشاء الهيئة العامة للأوقاف، ففي السابق اذا كان أحد الورثة يريد الإضرار بالورثة فيوقف نصيبه فتدخل التركة في إجراءات المحكمة المعقدة لوجود الوقف، أما اليوم وفي ظل رؤية 2030 فتغيرت الأمور وأصبح هناك جهاز حكومي مختص يعنى بتنظيم وتطوير كل ما يتعلق بالأوقاف وهو الهيئة العامة للأوقاف، ثم إنه وفق الإجراء الأمثل وهو إنشاء شركة مستقلة عن المنشأة العائلية تكون مالكة للحصص الوقفية، فتعامل وفق نظام الشركات وتشرف عليها وزارة التجارة، وتخرج المنشأة العائلية الأم من تعقيد الإيقاف المباشر لبعض الأسهم والحصص.

وفي سبيل الاستدامة المؤسسية يسهم الوقف في تعزيز الحوكمة الرشيدة داخل المنشآت العائلية، فالأوقاف عمل مؤسسي يقوم على وجود مجلس نظارة مستقل فالقرار ليس فردياً، فيدار العمل وفق أنظمة وسياسات لضمان الضبط والرقابة للوقف، وهو ما ينسجم مع أفضل الممارسات الحديثة في حوكمة الشركات، وعندما تُبنى العلاقة بين الوقف والشركة على أسس تنظيمية محوكمة، فإن ذلك يحد من النزاعات العائلية، ويعزز الشفافية في إدارة الأصول بكفاءة أفضل، فيساعد الوقف على استقرار العائلة.

الوقف يؤدي دوراً مهماً في تحقيق البعد الاجتماعي للشركات العائلية عبر المسؤولية المجتمعية CSR، فكثير من هذه الشركات تستفيد من موارد المجتمع، فتخصيص جزء من الأصول أو الأرباح في صورة وقف يوجه لمجالات التعليم أو الصحة أو الخدمات الاجتماعية، وهذا يعزز مفهوم المسؤولية المجتمعية للعائلات التجارية.

والنماذج التاريخية في العالم الإسلامي تؤكد أن مقصد الوقف هو حماية الأصول والثروات وتعظيم نفعها عبر الزمن، حيث أسهمت الأوقاف عبر قرون مضت في حفظ الثروات وتنميتها وخدمة المجتمع في الوقت ذاته، واليوم ومع تطور الأنظمة واللوائح المنظمة للأوقاف، أصبحت الفرصة أكبر لإعادة توظيف الوقف بطريقة أكثر احترافية بما يخدم استدامة المنشآت العائلية .

إن التفكير في الوقف كمشروع استدامة يمثل أداة استراتيجية لإدارة الثروة العائلية، ويعد تحولًا مهماً في عقلية إدارة الأعمال العائلية، فبدل أن يكون التركيز فقط على نمو الأرباح وتحقيق أعلى عائد فقط، يصبح الهدف هو بناء منظومة اقتصادية مستدامة تحفظ الأصول وتضمن استمرار أثرها عبر الأجيال.

ختاماً: جاءت رؤية 2030 بتغيير المفاهيم إتجاه الأوقاف والقطاع غير الربحي بالعموم من قطاع خيري رعوي إلى قطاع تنموي تمكيني، والعلاقة بين الوقف والمنشآت العائلية هي علاقة تنموية واستراتيجية مستدامة، تجمع بين استدامة الثروة العائلية وتعظيم الأثر الاجتماعي، والوقف بهذا المفهوم يجمع بين مقصد حفظ المال للموقوف عليهم ومقصد الأثر الاجتماعي في نفس الوقت.